

التدخل الأجنبي في إفريقيا والمواثيق الدولية بين التجريم والتبرير

-منطقة إفريقيا جنوب الصحراء أنموذجا-

Foreign Intervention in Africa and International Conventions between Criminalization and Justification - Sub-Saharan Africa as a Model-

د. هاجر بلمهدي*

جامعة الجزائر 2 - أبو القاسم سعد الله-

hadjer.belmhadi@univ-alger2.dz

تاريخ النشر: 2025-07-10

تاريخ القبول: 28-06-2025

تاريخ الإيداع: 20-04-2025

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى وصف وتحليل التواجد الأجنبي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وكيف تحاول القوى الكبرى في العالم على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وروسيا والصين وغيرها استغلال عدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية في بعض دول المنطقة، واللجوء إلى توظيف آليات جديدة لفرض السيطرة وضمان السيادة على موارد الدول الضعيفة اقتصاديا والغنية طبيعيا، تحت مسمى التدخل الإنساني وتحقيق التعاون الدولي ونشر السلام. نجد أن القوى الكبرى عملت على إضفاء الشرعية لتواجدها بمناطق بؤر التوتر في العالم، وتنحية القانون الدولي عن حقه في تطبيق أحد أهم مبادئه، المتمثل في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إلى الحق في التدخل، بل وتبنيه لهذا الاتجاه ومحاولة تغليفه بالشرعية القانونية، ما يجعلنا نقف على حقيقة المواثيق الدولية. كلمات مفتاحية: القانون الدولي - التدخل الخارجي - الامبريالي - المسؤولية الدولية.

Abstract:

This study aims to describe and analyze foreign presence in sub-Saharan Africa, and how major world powers such as the United States, France, Russia, China, and others are attempting to exploit the political and security instability in some countries in the region. They are employing new mechanisms to impose control and ensure sovereignty over the resources of economically weak but naturally rich countries, under the guise of humanitarian intervention, international cooperation, and peace.

We find that major powers have worked to legitimize their presence in the world's hotspots of tension, and to shift international law from its right to implement one of its most important principles, namely non-interference in the internal affairs of states, to the right to intervene. Indeed, they have adopted this approach and attempted to cloak it in legal legitimacy, which brings us to the truth about international conventions.

Keywords: International law - foreign intervention - imperialism - international responsibility.

* هاجر بلمهدي.

مقدمة:

يشهد العالم اليوم تغييراً غير مسبوق منذ الحرب العالمية الثانية، رغم إقرار القانون الدولي والمنظمات الدولية لحماية المصالح الأساسية كسيادة الدول وسلامة الأراضي، مع التأكيد على منع تدخل القوى الخارجية في الشؤون الداخلية للدول، ومع ذلك ينتاب العالم قلق بالغ إزاء التحديات الأمنية الدولية الخطيرة، ولا يمكن لأي دولة أو ينبغي لها أن تضمن أمنها بمعزل عن أمن بقية العالم وعلى حساب أمن الدول الأخرى، وكما أن التحالفات العسكرية والسياسية تسعى إلى الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على مزايا عسكرية أحادية الجانب على حساب أمن الآخرين، من خلال استخدام ممارسات المنافسة غير العادلة، وتكثيف التنافس الجيوسياسي، وتأجيج العداء والمواجهة، وتقويض النظام الأمني والدولي والاستقرار الاستراتيجي العالمي بشكل خطير.

وكما أن قضية حقوق الإنسان هي في جوهرها، شأن داخلي لأي دولة، وحكومة الدولة هي من تتولى معالجتها من خلال جهودها الذاتية. ولكل دولة الحق في اختيار نظامها الاجتماعي ونهجها التنموي وقيمها التي تتناسب مع ظروفها الوطنية، وسيادة الدول تشكل الشرط المسبق والأساس لحقوق الإنسان، وعندما تتعرض سيادة الدولة للخطر، يكون من الصعب حماية حقوق الإنسان فيها بشكل فعال، وتشكل المساواة في السيادة واحترام الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، المبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية، وأي انتهاك لهذه المبادئ من شأنه تدمير المعايير المعترف بها عالمياً، وسيؤدي إلى سيادة الهيمنة وإذا ساد مفهوم "القوة" فحتماً ستنتشر الفوضى وسوف تتعرض السيادة والاستقلال إلى خطر شديد

وفي ذات السياق نشير إلى أن قارة إفريقيا عرفت أخطر حالات التدخل الأجنبي، استخدمت فيها القوى الأجنبية الجهات الفاعلة الإفريقية تارة، واستغلت الانقسامات داخل المجتمعات الإفريقية لتعزيز مصالحها الخاصة تارة أخرى، كما اعتمدت الحكومات الأجنبية أيضاً على التحالفات الخارجية لتحقيق أهدافها الامبريالية، متخفية تحت رواية حفظ سلام المنطقة، واعتبرت الدول الفقيرة ذات أجهزة الدولة الضعيفة أرضاً خصبة محتملة للتطرف السياسي، وهو ما دفع بالقوى الكبرى في العالم إلى فتح قواعد عسكرية في عشرات الدول الإفريقية، في إطار الحفاظ على الأمن الإنساني وحقوق الإنسان وابتكار برامج المساعدات الإنسانية والتنمية.

وفي ضوء ما تقدم نطرح الإشكالية الرئيسة التالية: "ما هي الآليات الواجب تفعيلها للحد من التدخل الأجنبي في شؤون الدول الداخلية؟"

المحور الأول- التدخل الأجنبي بين التجريم والتبرير

إن السيادة هي المبدأ الأساسي الذي يركز عليه النظام العالمي المعاصر، والذي أكدته محكمة العدل الدولية وتم التعبير عنه في ميثاق الأمم المتحدة، وعليه فإن السيادة هي الهوية القانونية للدولة في القانون الدولي، إضافة إلى المساواة في الحقوق مع جميع الدول، وهذه الأخيرة يجب أن تكون جنبا إلى جنب مع التفاوتات الشديدة في الحجم والثروة والقوة والمكانة، فالدول تتمتع بالسيادة والمساواة وبالتالي لا يمكن لأي دولة أن تفترض أنها قادرة على الحكم على ما إذا كانت قضية دولة أخرى عادلة أم لا بل الواجب احترام الاتفاقيات والمعاهدات.

أولاً - مبدأ عدم التدخل من خلال المواثيق الدولية

عرفت أربعينيات القرن العشرين تنامي خروقات حقوق الإنسان، أصبح العالم أمام حتمية إحلال الأمن والسلم الدوليين، والذي لا يكون إلا بتعزيز الحرية، والمساواة، وتقرير المصير، والاستقلال، ومن أجل ذلك أصدرت هيئة الأمم المتحدة ميثاقاً من مبادئه الأساسية احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والأخذ على عاتقها الحفاظ على الاستقلال السياسي.

ينص ميثاق الأمم المتحدة في المادتين (01) و (02) أن الهدف الرئيسي للأمم المتحدة ومجلس الأمن هو إنماء العلاقات الدولية الودية على أساس احترام "المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب"، وأن حق تقرير المصير هو حق كل الشعوب في تقرير الحكم الخاص بها، بما في ذلك الاستقلال والحكم الذاتي والاستفتاء والانتخاب. كما يحظر الميثاق الأممي في المادة 2 الفقرة 4 التهديد باستعمال القوة أو استعمالها، بل وضرورة احترام سلامة أراضي الدول واستقلالها السياسي، وفي الفقرة 7 من نفس المادة، يقر الميثاق أنه ليس للأمم المتحدة أي سلطة تسمح لها بالتدخل في الشؤون الداخلية الخاصة لدولة ما⁽¹⁾.

الواضح من خلال ميثاق هيئة الأمم المتحدة، أن هناك إشارة واضحة لمبدأ عدم التدخل وذلك بربطه بالسلم والأمن الدوليين، مشيراً إلى أن الالتزام الصارم من جانب الدول، بعدم التدخل في شؤون أي دولة أخرى، هو شرط أساسي لكي تعيش الأمم في سلام، كما أعاد التأكيد على التداخل بين مبدأي عدم التدخل وعدم استخدام القوة من خلال التصريح بأن التدخل القسري أو المسلح وجميع أشكال التدخل أو محاولات التهديد الأخرى ضد شخصية الدولة تنتهك القانون الدولي.

ومن خلال مناقشات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، اعتبرت مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، أمراً ذا أهمية كبيرة، وخاصة بالنسبة للدول الأصغر حجماً، التي تشعر بعدم الأمان من تدخل الدول الأقوى، فقد أصدرت جملة من القرارات، تصب في مجملها حول السعي لإقامة علاقات دولية قائمة على الود والعدالة والمساواة والتفاهم المتبادل والتعاون، بما في ذلك احترام سيادة واستقلال كل الدول.

وفي القرار 2131⁽²⁾ الصادر في 21 ديسمبر 1965 تلزم الجمعية العامة، الدول في علاقاتها الدولية التزاماً صارماً بحظر التهديد ضد سلامة أراضي أي دولة أو استقلالها السياسي، بأي شكل يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة. وفي الفقرة الثانية من القرار تؤكد الجمعية العامة على حق كل الشعوب الخاضعة للسيطرة الأجنبية من حقها في تقرير مصيرها والحصول على الحرية والاستقلال، وتحديد وضعها السياسي بحرية والسعي إلى تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁽³⁾.

¹ - ميثاق منظمة الأمم المتحدة، الموقع في 26 جوان 1945 في سان فرانسيسكو في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بنظام الهيئة الدولية و أصبح نافذا في 24 أكتوبر 1945 . على الموقع: <https://www.un.org/ar/about-us/un-charter>

² - قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2131 (د-20)، المؤرخ في 21 ديسمبر 1965 ، يتضمن إعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها. على الموقع التالي:

https://legal.un.org/avl/pdf/ha/ga/ga_2131-xx/ga_2131-xx_a.pdf.

³ - United Nations. General Assembly: Key Resolutions of the United Nations General Assembly 1946-1996. Cambridge University Press, New York, 1997, P 3.

أشار ذات القرار إلى حق كل الشعوب في الحفاظ على هويتهم الوطنية، وعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحماية استقلالها وسيادتها، وأن التدخل المسلح مرادف للعدوان، ويوضح القرار أنه يجب أن تكون العلاقات الدولية "متوافقة تماماً مع مصالح السلام والأمن الدوليين، ببذل كل الجهود والتدابير اللازمة لتسهيل ممارسة حق تقرير المصير وتخفيف التوتر الدولي، وتعزيز السلام وتشجيع العلاقات الودية والتعاون بين الدول"⁽¹⁾.

وفي إطار منظومة الأمم المتحدة حظي مبدأ عدم التدخل بدعم من قيام الجمعية العامة في عام 1963 بإنشاء اللجنة الخاصة المعنية بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، وقد توج هذا بإعلان العلاقات الودية لعام 1970، الذي نص صراحة على أن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة قد تجسدت في هذا الإعلان، بما في ذلك احترام مبدأ عدم التدخل، الذي يشكل المبدأ الأساسي للقانون الدولي، وقد جاء ذلك في القرار رقم 2625 للجمعية العامة، إلى جانب التأكيد على أن المساواة في الحقوق والواجبات أمام القانون الدولي، هو شرط أساسي سياسياً وقانونياً للحفاظ على السلام والاستقرار الدوليين في القانون الدولي والعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والثقافية الدولية⁽²⁾.

واستناداً لقراري الجمعية العامة السابقين، جاء مبدأ عدم التدخل في تقارير محكمة العدل الدولية، مطابقاً لما سبق ذكره، بما في ذلك أن لكل دولة سيادتها ولها كامل الحق في إدارة شؤونها دون تدخل خارجي، وأن هذا المبدأ جزء لا يتجزأ من القانون الدولي، وأن احترام سيادة الدولة يعد أساساً أساسياً للعلاقات الدولية⁽³⁾.

وعليه فإن الجانب الأساسي للسيادة في القانون الدولي يتلخص في أن تتمتع كل الدول بالسيطرة العليا على شؤونها الداخلية، مع مراعاة الاعتراف بالقيود التي يفرضها القانون الدولي، ومع ذلك لا يجوز لأي دولة أو منظمة دولية التدخل في المسائل التي تندرج ضمن الاختصاص المحلي لدولة أخرى كما هو موضح في إعلان مبادئ القانون الدولي، وبالتالي فإن مفهومي السيادة وعدم التدخل يشكلان جوهر القانون الدولي، فالدول هي الكيانات الرئيسية للقانون الدولي فضلاً عن كونها المستفيدة الأساسية من هذا المفهوم.

عموماً نلاحظ إنشاء مجموعة متنوعة من المؤسسات الدولية تعمل على حد قولها لإنصاف الدول الضعيفة، وتسعى لحماية سيادة الدول، ومنع التدخل الأجنبي تحت أي مسمى، تحقيقاً للعدل والمساواة بين كل الدول، ولعل التوصل إلى إجماع الدول حول مبدأ المساواة في السيادة، كان سهلاً نسبياً، إلا أن أخطر الخلافات كانت تدور حول مدى حماية المبدأ لحق الدولة في التعامل مع مواردها الطبيعية، بعيداً عن التطفل الأجنبي وقيوده الناجمة عن الحق في ملكيتها.

ثانياً - ذريعة التدخل الأجنبي في إطار حماية الإنسانية

عند فحصنا لمبدأ "عدم التدخل" من خلال المواثيق الدولية والقانون الدولي، نجد أنه كان أبعد ما يكون للحقيقة، بل أن هذه المواثيق أُستغلت لتبرير التدخل في كثير من الحالات، فمثلاً مبدأ مونرو الذي رفض الاستعمار

1- Historical review of developments relating to aggression. United Nations Publications, New York, 2003, p 238.

2- Vaughan Lowe, Colin Warbrick, The United Nations and the Principles of International Law: Essays in Memory of Michael Akehurst, Routledge, U.K, 2002, p 212-213.

3- Ziccardi Capaldo, Giuliana, Répertoire de la jurisprudence de la Cour internationale de justice (1947-1992), Vol. 1, M. Nijhoff Publishers, Boston, 1995, p 33.

الأوروبي وأقر بقوة مبدأ عدم التدخل واعتباره استعماراً امبريالياً معادياً، ومع ذلك استخدمت الولايات المتحدة المبدأ لممارسة الهيمنة الأمريكية على أمريكا اللاتينية، لما في ذلك من تناقض كبير، ما يوضح لنا أن إقرار القوى الكبرى في العالم لمثل هذه القيم والمبادئ الإنسانية، ما هو إلا اتفاق بينهم يقضي بالاحترام المتبادل لسيادة بعضهم البعض أي الشمال العالمي، وعلى وجه الخصوص الامتناع عن التدخل في مجالات نفوذ بعضها البعض أي الجنوب العالمي، وعليه فإن المبدأ يطبق بشكل انتقائي، وهو ما يدعم فكرة عدم التدخل والسيادة لا ينطبقان إلا على دول مختارة، ما يستدعي في نظرهم تهميش واستبعاد الدول الأخرى التي لم تحظى بالحماية التي أقرها القانون الدولي والمواثيق الدولية.

إن أبرز مبرر اتخذه القوى الامبريالية السالفة الذكر، لتبرر به تدخلها المباشر وغير المباشر في الشؤون الداخلية لدول العالم الثالث، هو "الدفاع عن حقوق الإنسان"، تحت ما أطلقت عليه بـ "الحرب العادلة"، هذا المصطلح الجديد والغريب كغربة السياسة الدولية وما يكتنفها من غموض مدهش، ولعل أبرز ما تحسنه القوى العظمى في العالم هو صياغتها للخطاب الأخلاقي حول الحرب، الذي يحمل في طياته تجاوز شديد لمعنى الأخلاق، والواقع أن الحروب العادلة لا وجود لها، ولا يوجد أي سبب وجيه للافتراض بأن الحروب العادلة ممكنة سوى أن نسمي الحرب بتسميتها الحقيقية، بأنها صراع مسلح فعلي ومتعمد وواسع النطاق بين المجتمعات السياسية، بل بتدخل الدول في الشؤون الداخلية للدول التي تعاني مثلاً من الصراع حول السلطة، أو صراعات عرقية، فإن ذلك من شأنه أن يحول الحرب الأهلية إلى حرب شاملة تتعدى حدود الدولة، لأن في ذلك حشد التحالفات كما هو في سوريا وليبيا والسودان، ومنطقة الساحل الإفريقي، ولذلك فإن مبدأ الحرب العادلة وإن صح العمل به فإنه يعمل عندما تكون ساحة المعركة واضحة وعندما يكون من السهل التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، إلا أن هذه الظروف المثالية لا تتوفر في الحروب المعاصرة، وحتى إن توفر السبب وكان عادلاً إلا أن الحرب تبقى حرباً لأن الوسائل التي ستستخدم فيها هي غير عادلة وغير أخلاقية، كالقصف الجوي المكثف والقصف الناري والقصف النووي⁽¹⁾.

تعد قضية التدخل لأغراض حماية الإنسانية من أكثر قضايا العلاقات الدولية إثارة للجدل، وعلى مدى العقود الماضية، طرح مفهوم المسؤولية عن الحماية، أي ما يسمى بـ "حق التدخل الإنساني"، وبمعنى آخر متى يكون المناسب للدول أن تتخذ إجراءات قسرية -عسكرية- ضد دولة أخرى بغرض حماية الأشخاص المعرضين للخطر في تلك الدولة، وفي السنوات الماضية تم اعتماد عدد من الوثائق البارزة، خاصة من خلال الجهود التي قادتها الأمم المتحدة والتي عملت على توضيح مفهوم وطبيعة المسؤولية عن الحماية، وتشمل هذه الوثائق على سبيل المثال لا الحصر، تقرير عام 2004، بعنوان: "عالم أكثر أمناً"، وتقارير الأمين العام بشأن المسؤولية الدولية عن الحماية بين عامي 2009 و2015، التي تبنت بوضوح مفهوم المسؤولية عن الحماية، حيث ذكرت أن كل دولة تتحمل مسؤولية حماية سكانها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، ويتعين على المجتمع الدولي، حسب الاقتضاء تشجيع الدول ومساعدتها على ممارسة هذه المسؤولية ودعم الأمم المتحدة في إنشاء قدرة الإنذار المبكر⁽²⁾.

¹ - Andrew Fiala, The Just War Myth: The Moral Illusions of War, Rowman & Littlefield, USA, 2008, pp 3-6.

² - Lothar Brock and Hendrik Simon, The Justification of War and International Order: From Past to Present, Oxford University Press, UK, 2021, p 427.

تزايد تأثير سياسات القوة والهيمنة على المعايير القائمة للعلاقات الدولية، وأصبح الحفاظ على سيادة الدولة أو إضعافها قضية أساسية في النضال من أجل نظام دولي جديد، كما تأثرت مبادئ المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية بشكل رئيسي من سياسات القوة والهيمنة التي تتدخل بشكل متعمد في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وقد حاول الغرب مستغلاً خطابه الدولي، التلاعب بالرأي العام الدولي في وسائل الإعلام الدولي، والأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية، وشن حملة قوية لرفع القيم الغربية مرتبة "القيم الإنسانية" ووضع حقوق الإنسان الفردية فوق حقوق الإنسان الجماعية، والانخراط في ما يسمى "دبلوماسية حقوق الإنسان" لتغيير أو تعديل القواعد القانونية القائمة، ولعل التناقض الرهيب الذي تقع فيه ممارسات الدول الغربية، يكمن في اتجاهين، الأول من ناحية توسيع نطاق الاستخدام المشروع للقوة في العلاقات الدولية، والثاني من ناحية تقييد حق الدول الأخرى في استخدام القوة بصورة مشروعة داخل أراضيها.

والجدير بالذكر الإشارة إلى أن قرارات المواثيق الدولية صممت بطريقة تخدم القوى المهيمنة في العالم، بل تصدر بناءً على ضغط الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وعلى سبيل المثال نذكر القرار رقم 1368 لمجلس الأمن⁽¹⁾ الذي اعتمد بالإجماع في 12 سبتمبر 2001 بإدانة هجمات 11 سبتمبر في نيويورك وواشنطن العاصمة وبنسلفانيا، وأن ما حدث هو بمثابة تهديد للسلم والأمن الدوليين، وأن ذلك من أعمال الإرهاب ودعا القرار إلى تكثيف جهود المجتمع الدولي إلى قمع ومنع الأنشطة الإرهابية، وذات الأمر بالنسبة للقرار رقم 1373 من قرارات مجلس الأمن⁽²⁾ الذي تم تبنيه في 28 سبتمبر، باتخاذ إجراءات ذات فعالية لمكافحة الإرهاب.

وهنا لا بد أن نشير إلى أن جانب من الفقه اعتبر أن مجلس الأمن بهذه القرارات قد أعطى السلطة للولايات المتحدة الأمريكية سواء بمفردها أو من خلال تشكيل تحالف دولي مع مجموعة من الدول لشن حرب ضد الإرهاب، كحقها المشروع في الدفاع عن النفس في إطار نص المادة (51) من الميثاق التي استخدمتها كأساس قانوني لإضفاء الشرعية على حلف الناتو، وعليه فإن أخطر ما يمكن قوله هو أن ما جاء في القرار (1368) وإقرار شرعية الدفاع عن النفس، هو الأساس الذي اعتمدت عليه الولايات المتحدة الأمريكية لإضفاء شرعية الحرب التي قادتها على أفغانستان بدعوى مكافحة الإرهاب وهو ما اعتبره بعض الفقهاء بمثابة انحراف لمجلس الأمن عن المهام المخولة له قانوناً بخصوص إقراره حق الدفاع الشرعي للولايات المتحدة الأمريكية للرد على الهجمات التي تعرضت لها⁽³⁾.

وفي ذات السياق نشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية وكأنها كانت تنتظر الفرصة، فقد رفعت بموجب تلك الأحداث شعار مكافحة الإرهاب، ونصبت نفسها محامية على العالم، مع أنها أكثر دولة مارست ولاتزال تمارس الإرهاب من أجل إخضاع شعوب العالم لسيطرتها، ووضعت بنفسها الأوصاف والأفعال التي تعتبر في نظرها من الأعمال الإرهابية، وفي تصريح لوزير الخارجية "كولن بأول" بعد أحداث 11 سبتمبر قال: "نحن الآن القوة الأعظم، نحن الآن اللاعب

¹ - للمزيد راجع القرار رقم 1368 الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 12 سبتمبر 2001، الوثيقة الرسمية لمجلس الأمن للأمم المتحدة:

- (S/RES/1368/2001).

² - للمزيد راجع القرار 1373 الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 28 سبتمبر 2001، الوثيقة الرسمية لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة:

- (S/RES/1373/2001).

³ - لونيبي علي، آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية، أطروحة دكتوراه في القانون،

كلية الحقوق، جامعة مولود معمري -تيزي وزو-، 2012، ص 402.

الرئيسي على المسرح الدولي، وكل ما يجب علينا أن نفكر به الآن هو مسؤوليتنا عن العالم بأسره"، وفي خطبة الرئيس "جورج بوش" بتاريخ 14 سبتمبر 2001 مصرحاً بأن: "مسؤوليتنا تجاه التاريخ تتمثل في الرد على الهجمات الإرهابية وتخليص العالم منها" والواضح هنا أن الولايات المتحدة الأمريكية، قد وجدت لنفسها ذريعة جديدة أسمتها مكافحة الإرهاب، واستغلالها بشكل قانوني للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، لتتمكن من تحقيق أغراضها السياسية والاستراتيجية، ومنذ ذلك والعالم يعيش صراع بين قطبين، قطب ظاهره ترأسه الولايات المتحدة الأمريكية، وقطب خفي وهو الإرهاب⁽¹⁾.

وبالموازاة مع ذلك اتخذت القوى الكبرى في العالم على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وروسيا، فكرة إنشاء جبهة عالمية لمكافحة الإرهاب، تلعب فيها الأمم المتحدة دوراً محورياً، تدعو إلى تعزيز التنسيق السياسي والمشاركة البناءة في جهود مكافحة الإرهاب المتعددة الأطراف، إضافة إلى تسييس القضايا ذات الصلة واستخدامها كأدوات لسياسة المعايير المزدوجة، ويدينان ممارسة التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى لأغراض جيوسياسية، في حين تعمل على استخدام الجماعات الإرهابية والمتطرفة، تحت ستار مكافحة الإرهاب الدولي والتطرف⁽²⁾.

والحقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية تتبنى دائماً معايير مزدوجة، فتطلق على الدول التي لا تتبع نهجها وصف "الدول الإرهابية" بشكل تعسفي، وتفرض عليها العقوبات في كل مناسبة، بل وتستخدم القوة لقمعها، ومن الممارسات المتبعة من قبل الولايات المتحدة والغرب دعم المعارضة سراً، وتحريض أو تكثيف الاضطرابات الاجتماعية وفرض العقوبات على النظام الحاكم تحت شعار "الإنسانية" والتهديد بالتدخل العسكري، واللجوء إلى مجلس الأمن، والواضح أن الحرب ضد الإرهاب الدولي، ما هو إلا تبرير يتلخص في مشروعية استخدام القوة، وتعتقد البلدان النامية أن الحل الجذري للإرهاب يكمن في القضاء على الهيمنة وسياسات القوة، وتدعو إلى اتخاذ تدابير مكافحة الإرهاب على أساس الامتثال للمعايير المقبولة عالمياً للقانون الدولي، بدلاً من التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى بحجة مكافحة الإرهاب⁽³⁾.

والواقع أن التهديد الذي يشكله الإرهاب، ويطلق عليه وباء القرن الحادي والعشرين، لا يمكن أن ينكر أحد مدى خطورته على البشرية جمعاء، إلا أن المؤسف أن كل النداءات المتعلقة بالتهديد الذي ظل يشكله الإرهاب، في شرق آسيا وبعدها في الجزائر، لم تتحرك بموجها الدول الرائدة في العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، إلا بعد وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية في نيويورك وواشنطن، وعليه فإن مكافحة الإرهاب وتمويله ينبغي أن تكون عالمية وشاملة ومستدامة، وليست انتقائية أو تمييزية، كما ينبغي أن تتجنب تطبيق المعايير المزدوجة، أو اتخاذها ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، ولا يجب استخدام القوة في ذلك بما يخالف ميثاق الأمم المتحدة⁽⁴⁾.

¹ - أميرة حناشي، مبدأ السيادة في ظل الحماية الدولية الراهنة، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص 123.

² - Li Jin Wei, World War III and Its Possibilities, LuLu Publisher, US, 2023? P 203.

³ - Huikang Huang, China's Diplomacy and International Law, Law press China, 2024, P 79

⁴ - Jatin Kumar Mohanty, Terrorism and Militancy in Central Asia, Kalpaz Publications, India, 2006, p 260.

وفي تبرير من نوع آخر اتخذته القوى الامبريالية في العالم، كان التدخل بحجة حماية الأقليات⁽¹⁾، واعتبارها من المسائل التي أصبحت تحرج مبدأ السيادة، وإمكانية تهديدها للسلم والأمن الدوليين، والواقع أن الأقليات العرقية، الدينية والثقافية لا تكاد تخلو من أي دولة، ومسألة حمايتها هو مسؤولية خاصة للدولة ذاتها، وأي تدخل خارجي سينعكس سلباً على السيادة الوطنية ومضمونها، وأن تدخل الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن، واعتبار المسألة حيز دولي لا يمكن التغاضي عنه، أفقده المصدقية في الكثير من الأدوار التي قام بها، والتي عكست جلياً مصالح الدول صاحبة العضوية الدائمة في المجلس، وليس وفقاً لمصالح الجماعة الدولية⁽²⁾.

وتحت ذريعة الدفاع عن حقوق الانسان والديمقراطية، وحماية الأمن والسلم الدوليين تحججت الولايات المتحدة الأمريكية، للتدخل في الشرق الأوسط بتكفلها لحماية المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، تطبيقاً لأساس النظام القانوني الدولي لمنع الانتشار النووي⁽³⁾، وأعطت لنفسها سلطة الحماية، وارتكزت في ذلك على ضرورة التدخل العسكري الوقائي⁽⁴⁾، ونتج عن ذلك تدخل كارثي في العراق وفي ليبيا وفي سوريا.

إن الهيمنة وسياسة القوة هما السببان الرئيسيان للاضطرابات التي يشهدها العالم اليوم، خاصة في ظل التهديدات والتحديات التي يواجهها الأمن والسلام، إضافة إلى الصراعات الإقليمية والدور المتزايد للقوة كعامل في حل المشاكل العالمية، والخطر المتزايد للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة بحجة منع أسلحة الدمار الشامل، وما نشاهده من تجاوزات باسم الإنسانية وحقوق الانسان، هو انتهاك للقانون الدولي وغيره من القواعد المعترف بها عالمياً وتحكم العلاقات الدولية.

الواضح مما سبق ذكره أن التدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول، تطور ليأخذ أبعاداً وحججاً جديدة، تستند إلى المحافظة على السلم والأمن الدوليين، وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر نفسها الأقوى وهي واحدة من الدول الأعضاء في مجلس الأمن وتمتع بحق الفيتو، فقد تستأثر بحجج منافية للقانون الدولي للتدخل في شؤون الدول بغرض تحقيق أهدافها السياسية والاستراتيجية⁽⁵⁾.

إن حجج وتبريرات القوى الكبرى في العالم، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وصلت إلى أقصاها، ويظهر لنا ذلك من خلال الموقف السلبي للغاية لإدارة الولايات المتحدة تجاه صياغة صكوك قانونية ملزمة في مجال الحد من الأسلحة ومنع انتشار الأسلحة النووية، ما أدى إلى عرقلة عملية نزع السلاح، والأدهى أن موقف الولايات المتحدة بشأن القضية متناقض، فمن ناحية نجدها تعارض بشدة انتشار الأسلحة النووية، ومن ناحية أخرى يظهر عدم اهتمام واضح بإجراء المزيد من تخفيضات الأسلحة. والأسوأ أنها تتخذ من نزع السلاح مبرر باطل كما حدث مع العراق بعد خضوعها للجنة "الأنموفيك" التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة النووية بتفتيش، اعترف عقياً الدكتور "ديفيدكي" رئيس لجنة التفتيش المعين من قبل واشنطن بعدم وجود الأسلحة، وعبر عن أسفه الشديد على أنهم جميعاً

¹ تعريضها من اميرة حناشي ص 120

² - أميرة حناشي، مرجع نفسه، ص 120.

³ - Ashot A. Sarkisov & Rose Gottemoeller, Future of the Nuclear Security Environment in 2015: Committee on International Security and Arms Control Policy and Global Affairs, The National Academies Press, Washington, 2009, p 217.

⁴ - Bernard Ravenel, Prolifération nucléaire: Le cas du Moyen-Orient, L'Harmattan, Paris, 2009, p 4.

⁵ - أميرة حناشي، مرجع سابق، ص 130.

كانوا مخطئون، لنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية اتخذت من الأمر وسيلة لمغالطة الرأي العام العالمي بما كانت تخفيه من نوايا خفية⁽¹⁾.

إنّ التبرير الأخلاقي للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، يركز في المقام الأول على أهمية المصالح الإنسانية التي من المفترض أن تحميها، وهنا تزعم القوى الكبرى في العالم أنّ القيم الأساسية مثل الاستقلال والحرية تشكل أهمية أساسية، ما يعني أن المرء هو العامل البشري الفعال وأن الحقوق يمكن أن تستمد من المصالح الأساسية التي يمتلكها الأفراد في تحقيق هذه القيم، والواضح أن ما تشترك فيه هذه التبريرات الأخلاقية لحقوق الإنسان هو تركيزها على المفاهيم الجوهرية للرأفاهية، والحياة الطيبة، ونظرتها إلى حقوق الإنسان كوسيلة لضمان الحد الأدنى من الظروف الأساسية لمثل هذه الأشكال من الحياة البشرية، والواقع أن الكائن البشري هنا هو الشخص الموكل إليه قيادة وتحقيق الحياة الطيبة، والحقوق هي وسيلة لجعل هذا ممكناً، وعليه فإنّ التدخل الأجنبي يشكل تهديداً خطيراً على حقوق الإنسان، وبديل تقديم تبريرات للتدخل الأجنبي، يجب اتخاذ إجراءات ضد المنتهكين لحقوق الإنسان على الساحة الدولية، ولا مجال للتأملات السياسية حول إمكانية التدخل الخارجي، وتلميع صورته حتى يصبح من الأشكال المرغوبة، ولعل السبب في ذلك هو أن حقوق الإنسان في العالم تفتقر إلى الأساس ولا تركز على الاهتمام الأخلاقي الأساسي، بل تعتمد على احتمالات النظام الحالي للعلاقات الدولية⁽²⁾.

المحور الثاني - حقيقة التدخل الأجنبي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء

يتم تعريف مصطلح "التدخل" وحفظ السلام التابع للأمم المتحدة، على أنه أي إجراء تتخذه دولة أو جهة فاعلة لدولة أو منظمة دولية، من أجل فرض التغيير داخل الدولة الأخرى، وكما أن العمل القسري يمكن فهمه أيضاً على أنه كل نشاط يتجاوز الطوعية، أي الضغط على الدول الأخرى، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، لتغيير سلوكها أو المطالبة بتغييره، وإذا تتبعنا تطور حفظ السلام التابع للأمم المتحدة، نجد حالات كثيرة في العالم، تجاوز فيها حفظ السلام العتبة إلى التدخل، بل وصل إلى التدخل بذات عينه، بل نجد أن الدول المهيمنة تستخدم القانون الدولي لقمع دول العالم الثالث، ولعل ذلك يعود إلى الاستعمار الذي منح لدول الشمال العالمي التمتع بالحماية الكاملة وبذلك جنت فوائد مبادئ السيادة وعدم التدخل، في حين سقطت دول الجنوب العالمي خارج نطاق المبادئ وكانت بدلاً من ذلك عرضة لتدخل واسع النطاق.

أولاً - خلفية التواجد الأوروبي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء

تقاتل القوى الكبرى في العالم على غرار الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا وفرنسا لفترة طويلة، من أجل الحصول على مزايا اقتصادية في إفريقيا، كالموارد الطبيعية ومنافذ الاستثمار والنفوذ السياسي، رغم استقلال منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، إلا أنها بقيت تعاني من تنافس شديد بين الدول الأوروبية، بل بقيت تحتفظ بقواعد عسكرية، سهلت لها استمرار التمتع بالنفوذ السياسي والثقافي والاقتصادي، ومع بروز الولايات المتحدة كقوة عالمية بعد الحرب

¹ - لوتيسي علي، مرجع سابق، ص 422-423،

² - Rainer Forst, Justification and Critique: Towards a Critical Theory of Politics, Polity Press, Cambridge, UK, 2014, p 40-42.

الباردة، سعت هي الأخرى ليكون لها موطن قدم في المنطقة لضمان وحماية مصالحها الجيوسياسية، وفي الوقت نفسه تضاعف الصين جهودها للقيام بالشيء نفسه، وكما أن سبب التنافس المستمر في إفريقيا بين القوى السالف ذكرها، يرجع إلى الرغبة في الحصول على موارد الطاقة والعمل على تأمينها، وكذا الموارد الطبيعية الاستراتيجية.

تشكل العديد من مشاريع الصين تحدياً لمصالح السياسة الخارجية الأمريكية في إفريقيا، وتشمل هذه المشاريع مشاركتها الواسعة في اقتصادات القارة من خلال المساعدات والتجارة والاستثمارات، وتعميق علاقاتها السياسية الثنائية والمتعددة الأطراف مع الدول الإفريقية، في حين أن الصين قد لا تشكل تهديداً للقوة الدفاعية العسكرية للولايات المتحدة، إلا أنها تستخدم قوتها الاقتصادية الناعمة الهائلة، ومما يبدو أن المنافسة بين الولايات المتحدة والصين في إفريقيا تعتمد بشكل أساسي على استخدام الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية للسياسة الخارجية تجاه القارة السمراء.

يفسر الانخراط الكبير للصين في إفريقيا بأنها موجودة فقط لاستخراج نفط القارة والمعادن الاستراتيجية الموجودة في أنغولا وجمهورية الكونغو ونيجيريا والجزائر وزيمبابوي، والحقيقة هي أن نطاق التزام الصين بالطاقة في إفريقيا واسع وعميق للغاية، والذي يتجلى من خلال شركات النفط الصينية الكثيرة والتي منها مملوكة للدولة وممولة منها، في استغلال وإنتاج النفط والمعادن الاستراتيجية، ضف إلى لك بناء خطوط الأنابيب والموانئ والبنية التحتية لتسهيل استخراج النفط ونقل، ولأن النفط يعتبر مورداً جيواستراتيجياً، فمن الناحية الواقعية بالنسبة للولايات المتحدة، تعتبر استثمارات الصين النفطية الواسعة في القارة تهديداً للولايات المتحدة، فخلال عام 2005 اعتبرت الولايات المتحدة على لسان مدير وكالة المخابرات المركزية آنذاك "جيمس وولسي" أن حصول الصين على أكبر حصة من النفط الإفريقي هو بمثابة تهديد للأمن القومي الأمريكي، مجادلاً أن هدف الصين واستراتيجيتها الجيوسياسية هو الهيمنة على أسواق الطاقة، بما في ذلك أسواق إفريقيا⁽¹⁾، وفي أبريل 2006 ناقش الرئيس "بوش" ونظيره الصيني "جين تاو" هذه القضية خلال زيارة الأخير للبيت الأبيض، حيث اعتبرت مسألة أمنية رئيسية، كما تم التأكيد على هذه المسألة في استراتيجية الأمن القومي الأمريكية لعام 2006، ومذ ذلك الوقت، ظلت الولايات المتحدة قلقة بشأن المنافسة الشرسة للصين على موارد إفريقيا الحيوية⁽²⁾.

أشار "بيتر إيجن" في مقاله "هل الصين جيدة أم سيئة لإفريقية؟"، إلى أنه بالإضافة إلى غنى إفريقيا بمصادر الطاقة مثل النفط والغاز الطبيعي، فإن القارة موطن لمعادن حيوية ونادرة من "الفاناديوم" و"اليورانيوم" و"اليتانيوم" المفيد في صناعات الفضاء والصناعات النووية، وهو مصدر آخر للتنافس بين الولايات المتحدة وغيرها من القوى الكبرى في العالم، حيث أن المعادن الاستراتيجية مثل الأولومينيوم والزركونيوم ضرورية للصين كقوة صناعية، فهي تحتاج إلى هذه المعادن لمواصلة إنتاج الطائرات العسكرية وغيرها من المنتجات عالية التقنية، وبناءً على ذلك، طورت الصين استراتيجية شاملة لضمان حصولها على وصول غير مقيد إلى معادن كل دولة إفريقية، حيث يعد الاستحواذ على المعادن

¹ - Report to Congress of the U.S.- China Economic and Security Review Commission, U.S.- China Economic and Security Review Commission, (Nov 2006). Retrieved from:

https://www.uscc.gov/sites/default/files/annual_reports/USCC%20Annual%20Report%202006.pdf

² - National Security Strategy of the United States, The White House, (Dec 2017) p 52. Retrieved from:

<https://trumpwhitehouse.archives.gov/wp-content/uploads/2017/12/NSS-Final-12-18-2017-0905.pdf>

الاستراتيجية والموارد الأخرى أولوية في سياساتها الخارجية، ولضمان الوصول إلى هذه الموارد الرئيسية، تقدم الصين هدايا وحوافز اقتصادية على شكل ملاعب وطرق جديدة ومستشفيات، وما إلى ذلك، لإبرام الصفقات الاقتصادية⁽¹⁾. وفي ذات السياق ذهب "بارثولوميو غريل" في كتابه "مليارات من بكين: إفريقيا منقسمة بسبب الوجود الصيني" إلى أن الصين تشكل مشكلة اقتصادية وأمنية للولايات المتحدة في إفريقيا لأن هدفها ليس مجرد استخراج النفط والموارد المعدنية، بل إنها تنظر إلى القارة كمصدر للأسواق والاستثمارات، فبحلول عام 2017، زاد حجم التجارة بين الصين وإفريقيا عشرون ضعفاً، لتصل الإيرادات إلى 200 مليار دولار سنوياً، وفي وقت مبكر استطاعت تأسيس 2000 شركة صينية وأكثر من مليون مواطن صيني في إفريقيا جنوب الصحراء، وهذا تجاوزت الصين حجم أي من القوى التجارية الكبرى الأخرى في إفريقيا، بما في ذلك فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، وعليه فإن الصين استطاعت أن تصبح أكبر شريك تجاري لإفريقيا⁽²⁾.

ووفقاً لـ "إيرل كونتيه مورغان" في كتابه "الولايات المتحدة والصين: التنافس الاستراتيجي في إفريقيا" فإن التزام الصين الواسع بإفريقيا ليس له أهداف جيو اقتصادية فحسب، بل أهداف جيوسياسية أيضاً، ففي حين أن الأهداف الجيو اقتصادية للصين تتضمن التنافس على موارد إفريقيا، بل واحتكار قطاعات كبيرة منها، وبالتالي فإن أهدافها الجيوسياسية تعكس تطلعها إلى إبراز قوتها السياسية والاقتصادية والثقافية الشاملة في مواجهة القوى الأخرى، تستخدم الصين ثروتها المكتشفة حديثاً لتعديل علاقاتها مع الدول الإفريقية وتحويلها إلى شراكة استراتيجية جديدة يجسدها منتدى التعاون الصيني الإفريقي، وهي تحافظ على أجندة اقتصادية قوية قائمة على المساعدات والتجارة والاستثمار لتأمين علاقاتها مع الدول الإفريقية، ولتعزيز شراكاتها السياسية والاقتصادية مع دول القارة، وبمل وحى محاولة تحقيق وضع مهيمن في القارة⁽³⁾.

تعتري إفريقيا اليوم من منافسة جيو-اقتصادية واستراتيجية على المعادن بين القوى العظمى في العالم، ففي مجال موارد الطاقة، تعد نيجيريا وساو تومي وبرانسيب من الموردين الرئيسيين للنفط للولايات المتحدة، ويهدف الوجود العسكري الحالي للولايات المتحدة على الأراضي الإفريقية لضمان التدفق المستمر للنفط والمعادن ذات القيمة الجيو استراتيجية للتنمية الصناعية والأمن القومي للولايات المتحدة، وقد أدى الوجود المكثف للصين في إفريقيا إلى جانب مخاوف الولايات المتحدة بشأن هذا التهديد الاستراتيجي الجديد، إلى جعل القارة الإفريقية الآن محورية في التنافس الجيو استراتيجي بين أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم.

وبالموازاة مع ذلك تبرز روسيا اقتصادياً وعسكرياً، وحققت عودة قوية في إفريقيا جنوب الصحراء، ووسعت حضورها الاستراتيجي في المنطقة، ما أدى إلى إعادة بناء العلاقات مع دول القارة، بهدف تعزيز نظام متعدد الأقطاب يقلل من النفوذ الغربي، كما استغلت روسيا نقاط الضعف والصراعات الداخلية في دول إفريقيا جنوب الصحراء لتأمين حقوق التعدين وفرص بيع الأسلحة.

1- Peter Eigen, Is China Good or Bad for Africa?, Global Public Square, (Oct, 29, 2012)

2- Bartholomew Groll, Billions from Beijing: African Divided over Chinese Presence.

3- Earl Conteh-Morgan, Persistent Rise of China Global Challenges and Global Dynamics, Insight Turkey, vol.20, Number 1 (Winter 2018) pp 39-52.

الواضح مما سبق كيف أصبحت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء محور اهتمام جيوسياسي واقتصادي، لا سيما كمحور للتنافس الصيني الأمريكي، وهو ما أدى إلى عسكرة إفريقيا بدافع الحرب على الإرهاب والحاجة إلى حماية المصالح السياسية والاقتصادية، ولعل هذه الأخيرة هي من جعلت من المنطقة مسرحا لتفاعل الاختلافات بين العسكرة الأمريكية والصينية والروسية والأوروبية، ويذهب المحللون إلى أن العامل الرئيسي الكامن وراء الوجود العسكري في إفريقيا هو لإصفاء الطابع الأمني عليها من قبل القوى الاقتصادية الكبرى في العالم، خاصة الصعود الهائل للصين وانخراطها العميق مع الدول الإفريقية، مما أثار قلق الولايات المتحدة، واعتبرته بمثابة تحدٍ لهيمنة الأخيرة على القارة.

ثانيا - أشكال التدخل الأجنبي في المنطقة.

اللافت للانتباه أن دول عديدة من إفريقيا تعاني من اضطرابات ذات أشكال مختلفة، بما في ذلك الصراعات الدينية والعرقية والحروب الأهلية، ولعل من أسباب ذلك غياب الديمقراطية، والفساد السياسي وغياب الشفافية والمحاسبة السياسية وغياب العدالة والتفاوت في توزيع الحقوق وفرض الواجبات على المواطنين، والذي يعود في نفس الوقت إلى التراكمات التاريخية والسياسة الاستعمارية المنتهجة، وبعض الأسباب السوسيو - اقتصادية وجيو سياسية، التي أثرت في مجملها على بناء الدولة وعرقلتها من إحداث التقدم ما انعكس على إصابة أغلب دول إفريقيا بعدم استقرار مزمن⁽¹⁾.

وعلى هذا الأساس استغلت فرنسا المشاكل الداخلية لدول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء من خلال تعزيز مكانتها في المنطقة بصفة عامة ومنطقة الساحل الإفريقي²، وغرب إفريقيا بصفة خاصة، بل وتعتبر نفسها الأحق بالمنطقة تاريخيا، وتتخذ في ذلك الاستعمار سببا، ما يؤكد لنا يقينا أن الوجود الاستعماري في إفريقيا لم ينتهي بل إنه اتخذ شكلا جديدا، ولعل ما يجعل فرنسا تتمسك بالمنطقة أكثر هو اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية ونفوذها في المنطقة والرغبة في التحكم فيها بحجج واهية لا أساس لها من الصحة، والتي تندرج كلها في إطار حماية حقوق الإنسان، فقط لتمويه الرأي العام العالمي .

وفي ذات السياق نشير إلى أن منطقة الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا أصبحت محل اهتمام بين العديد من المبادرات التي نفذتها القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، ويعد الساحل الإفريقي من أكثر المناطق التي أصبحت تشهد في السنوات الأخيرة حراكا سياسيا، بسبب انتشار مجموعة من التهديدات الأمنية، كمنشآت الجماعات الإرهابية، وتزداد هذه الوضعية تعقيدا مع تنامي نشاطات الجريمة المنظمة بكل أنواعها كتهريب المخدرات

¹ -Howard Handelman, Challenges of the Developing World, Rowman & Littlefield, USA, 2017, p 3.

² - "مجموعة الدول الخمس" أنشأ في 16 فبراير 2014 رؤساء مورتانيا وبوركينا فاسو ومالي وتشاد والنيجر، المجتمعون في نواكشوط، مجموعة الخمس لمنطقة الساحل، ويهدف اللقاء وفقا للبيان الختامي للاجتماع، تنسيق "السياسات التنموية والأمنية للدول الخمس"، وفي 9 أبريل من نفس السنة، أيد أعضاء المجموعة من خلال اجتماع لهم، فكرة استخدام الهيئة للرد على التحديات الأمنية في منطقة الساحل والصحراء، وبعد ستة أسابيع في 21 ماي اعتمد وزراء الداخلية الخمسة لمنطقة الساحل، بحضور نظيرهم الفرنسي "برنار كازينوف" تسهيل تبادل المعلومات في مجال الأمن وإدارة الحدود، والتأكيد على العمل بشكل مشترك في الحرب ضد الجماعات الإرهابية المسلحة واتساقها مع النهج العالمي الذي تدافع عنه فرنسا وإرادتها في تطوير العلاقات الثنائية والشراكات الاستراتيجية المتعددة الأطراف. للمزيد أنظر:

- Antonin Tisseron, G 5 Sahel: une simple organisation de plus? 25 mars 2015, Bruxelles, p1.

والأسلحة، وعليه فإن منطقة الساحل الإفريقي قد طغى عليها منطق الرهانات التنافسية على مناطق النفوذ الاقتصادي، بل والتنافس بين القوى الكبرى من أجل الظفر بعدد من الاحتياطات البترولية والغازية والمعدنية⁽¹⁾. والواقع أن التواجد الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي لم ينقطع بانتهاء الاستعمار، بل ظل قائما والتدخل الفرنسي كان بصفة قوية في المنطقة، وإن أبرز ما نريد التطرق إليه هي الفترة الأخيرة عند ميلاد مجموعة الخمسة للساحل الإفريقي 2014، حيث باشرت فرنسا بمباركة المبادرة من خلال الجنرال الفرنسي "بيير دفي" قائلا: "أصبح الوقت مناسب لتحسين الوضع الأمني في الإقليم"، إضافة إلى حضور الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" الإعلان الرسمي لتشكيل المجموعة، رفقة الرؤساء الأعضاء في المجموعة، في "بماكو" عاصمة "مالي"، كما تشارك فرنسا بشكل مكثف ومؤثر في اجتماعات الجنرالات الخمس للمجموعة، بل هي المسؤولة عن وضع الخطط والاستراتيجيات ضج الهجمات الإرهابية على حد قولهم، وعقب اجتماع التأسيس بستة أشهر أعلنت فرنسا عن نهاية عملية "سيرفال" وإبدالها بعملية جديدة تدعى "برخان"، والأدهى ما صرحت به الحكومة الفرنسية، أن تغيير العملية لم يكن بإرادة الحكومة المالية، بل للتكيف مع الوضع الجديد والتوسع في سيطرتها على الإقليم، من خلال توزيع الجنود والقواعد العسكرية عبر كل دول منطقة الساحل الإفريقي، بع أن كانت تقتصر على مالي فقط، وبلغ عدد هذه القوات الفرنسية 4000 جندي، أي ما يساوي تقريبا عدد القوات الخاصة للمجموعة مجتمعة، ويقود هذه القوات جنرال فرنسي مقيم في مقر له في تشاد، ويستند مخطط هذه القوات على ثلاثة نقاط دعم رئيسية "غاو" في مالي، و"نيامي" في النيجر، و"نجامينا" في تشاد وست قواعد مؤقتة متقدمة في كيدال، تيساليت، أغلال، مداما، فايبا، وأبيشي، وثلاث نقاط للدعم البحري في "دكار" و"أبيدجان" و"دوالا"⁽²⁾

نؤكد هنا أن التواجد الفرنسي بالمنطقة ليس فقط بدافع أمني، بل يرجع إلى دوافع اقتصادية مع حرص السلطات الفرنسية على الاحتفاظ بالقيادة السياسية فيها، إلا أن الانقلاب العسكري في مالي في مايو 2021، وضع العلاقات الفرنسية المالية على المحك، خاصة بعد الإدانة الفرنسية لهذا الانقلاب ورفض المجلس العسكري الحاكم لهذا الموقف، ما جعل العلاقات تصل إلى نهايتها، وذلك بإعلان المجلس العسكري المالي عن إلغاء ثلاث اتفاقيات شكلت الإطار القانوني للنشاط العسكري الفرنسي وشركائها الأوروبيين في "باماكو"، ضف إلى ذلك إعلان إلغاء البروتوكول الإضافي الموقع في مارس 2020 الذي ينظم عمل القوات الأوروبية الموجودة في عملية "تاكوبا" واتفاقية التعاون الدفاعي المشترك الموقعة بين فرنسا ومالي في يوليو 2014، وأرجع الحاكم العسكري المالي إلى أن مثل هذه القرارات والاتفاقيات العسكرية التي كانت بين الحكومتين، هي بمثابة انتهاكات للسيادة الوطنية المالية⁽³⁾.

وبخصوص الجانب الأمريكي، كشفت استراتيجية الأمن القومي لإدارة "بوش" في عام 2002 عن الحاجة إلى نهج استراتيجي أكثر تركيزا فيما يتعلق بالقارة الإفريقية، لأن فيها المرض والفقر والحرب، مما يستدعي من الولايات المتحدة

¹ - عربي بومدين، الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية، قراءات سياسية، العدد 19، 2014، ص 40.

² - المولود عمورة، التدخل العسكري الفرنسي في إفريقيا مالي وليبيا أنموذجا، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3 - إبراهيم شيبوط - ، 2025، ص 199.

³ - محمد عبد العظيم الشبيبي، دوافع التدخل الفرنسي والأمريكي في منطقة غرب إفريقيا: دولة مالي دراسة حالة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 37 - العدد الأول، 2023، ص 34.

الأمريكية إلى الحفاظ على الكرامة الإنسانية والأولوية الاستراتيجية لمحاربة الإرهاب العالمي، هذا ونشر البيت الأبيض في 2006 يؤكد في منشور له أن إفريقيا أولوية عالية للإدارة الأمريكية، وأن أمنها يعتمد على الشراكة مع الأفارقة لتعزيز الدول الهشة والفاشلة وتعزيز الديمقراطية⁽¹⁾.

وتصف الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة "مكافحة الإرهاب عبر الساحل الإفريقي" في وثائق الحكومة الأمريكية بأنها استراتيجية متعددة الجوانب، حيث أنها تهدف إلى التعاطي مع المنظمات الإرهابية من خلال تأسيس التعاون بين قوات الأمن في المنطقة وتعزيز الحكم الديمقراطي والعلاقات العسكرية الثنائية مع الولايات المتحدة، كما يهدف البرنامج إلى تسهيل التعاون والتنسيق بين دول الساحل في مكافحة الإرهاب، وقد بلغت عسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا ذروتها عام 2007 عند إعلان "بوش الابن" عن إنشاء قيادة عسكرية جديدة تخص القارة الإفريقية لتتولى القيادة الأمريكية في إفريقيا "أفريكوم" مهامها بصفة رسمية ابتداء من أكتوبر 2008 وذلك بغرض الجمع بين جميع البرامج الأمنية الأمريكية في القارة وتحسين سبل القضاء على الإرهاب، ويشير حدث تأسيس "أفريكوم" إلى إصرار الولايات المتحدة على دخول دائرة الصراع مع أوروبا وآسيا على المسرح الإفريقي، وهو صراع مرتبط بالدرجة الأولى على الموارد وفي مقدمتها النفط⁽²⁾.

ومن جهة أخرى شرعت الصين في استراتيجية أكثر تعمدا وتركيزا لعسكرة إفريقيا، من خلال منتدى التعاون العسكري والأمني بين الصين وإفريقيا، وكان ذلك في 26 يونيو 2018 حيث اجتمع المسؤولين العسكريين من 50 دولة إفريقية في بكين لإطلاق أول منتدى صيني إفريقي للدفاع والأمن، وبذلك أصبح للصين قاعدة بحرية في جيبوتي، ناهي المشاركة في بيع الأسلحة والتدريب على مكافحة القرصنة، بعد أن كانت العلاقة مبنية على المصالح الاقتصادية، تطورت الأهداف الصينية الإفريقية نحو توسيع أنشطة الدفاع والأمن العسكري، مما يعني أن مشاركة الصين في إفريقيا أصبحت متعددة الأبعاد.

وبالموازاة مع ذلك تعمل روسيا بنشاط على توسيع تعاونها العسكري مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، حيث وقعت اتفاقيات تعاون أممي مع 19 دولة إفريقية، وتشارك بنشاط في الشؤون الأمنية الإقليمية، وبدلاً من إنشاء قواعد عسكرية، تستخدم روسيا مجموعات مرتزقة خاصة لممارسة نفوذها، لاسيما في جمهورية إفريقيا الوسطى، وجنوب السودان وموزمبيق وليبيا، مما يعني أن مجموعة المرتزقة التابعة لروسيا، تتوسط النزاعات الداخلية في دول إفريقيا جنوب الصحراء، مما يمنح الروس نفوذاً استراتيجياً مهماً لكسب النفوذ، وعلى عكس الدول الغربية، تتعاون الصين وروسيا عادة مع دول إفريقيا جنوب الصحراء بناءً على مبدأ عدم التدخل في شؤونهما الداخلية، وتقيم علاقات عسكرية مع الدول من خلال وسائل شخصية أو غير مباشرة، متجنبين التورط المفرط في النزاعات الإقليمية، وقد جعل هذا النهج الصين وروسيا أكثر ترحيباً في تفاعلاتهما مع دول إفريقيا جنوب الصحراء

وعلى الرغم من أن الصين وروسيا تعملان بنشاط على توسيع وجودهما العسكري في المنطقة، إلا أن القوات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية لا تزال تملك أكبر عدد من القواعد العسكرية، حيث يتركز

¹ - عربي بومدين، مرجع سابق، ص 42.

² - محمد عبد العظيم الشبيبي، مرجع سابق، ص 2.

الوجود العسكري الأمريكي في إفريقيا بشكل كبير في معسكر "ليمونيه" في جيبوتي، وهو القاعدة العسكرية الأمريكية الدائمة، ووفقا لوزير الدفاع الأمريكي، "جيمس ماتيس" فإن الوجود العسكري الأمريكي في إفريقيا يهدف إلى مساعدة الحلفاء الغربيين مثل فرنسا على بناء القدرات العسكرية والأمنية للدول الإفريقية المهددة بالهجمات الإرهابية والمعرضة لها، كما تشارك الولايات المتحدة في التدريب الدفاعي لدول إفريقية مثل مالي، بوركينا فاسو، النيجر، تشاد، نيجيريا، جمهورية إفريقيا الوسطى، جنوب السودان، إثيوبيا، الصومال، كينيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، كما يوجد ما يصل إلى 300 جندي أمريكي في الكاميرون⁽¹⁾.

ومما لا شك فيه أن التواجد الأجنبي بمنطقة الساحل الإفريقي، لم تكن لدواعي أمنية ولا لحماية الكرامة الإنسانية بل لأن المنطقة تحظى بمكانة جيو استراتيجية هامة في قارة إفريقيا، باعتبارها حلقة ربط بين شمال وجنوب القارة، كما أنها تمتد من أقصى الساحل الشرقي المطل على البحر الأحمر إلى أقصى الساحل الغربي المطل على المحيط الأطلسي، وهو ما كرس تواجد القوى الكبرى في العالم في المنطقة لتنفيذ أهداف معلنة وأخرى غير معلنة تملأها مصالحها، ناهيك عن المنطقة بالنفط والمعادن الاستراتيجية⁽²⁾.

وإذا أمعنا النظر في التدخل الفرنسي الأمريكي في المنطقة، نجد أن أبرز ما قام به هو أنه جعل الصراعات المسلحة تشكل واقعا حياتيا في إفريقيا، وأن الموارد المادية المخصصة لدعم العلاقات الأمريكية الإفريقية ظلت محدودة للغاية، ما يوضح لنا اتساع الفجوة بين الأهداف والوسائل، بل وازدياد اعتماد الولايات المتحدة على غرب إفريقيا في الحصول على مصادر الطاقة وأصبح مسألة استراتيجية فلا يخفى أن نحو (15%) من البترول الذي تحتاجه الولايات المتحدة يأتي من غرب إفريقيا ومن المتوقع في المستقبل القريب أن تزداد النسبة، كما أن الاستثمارات الأمريكية في قطاع الطاقة ربما تزيد إلى الضعف يعني ذلك من الناحية الواقعية أن السياسة الأمريكية في غرب إفريقيا سوف تركز على نيجيريا وتوجو وغينيا وهي دول ذات طابع مؤسساتي هش ويتسم بانتشار الفساد على نطاق واسع وبعد الاستقرار السياسي⁽³⁾.

وفي ذات السياق لابد أن نشير إلى أن المنطقة فعليا تعاني من مشاكل داخلية لا يمكن نكرانها، خاصة النزاعات العرقية، ومع ذلك لا يجب للدول الأجنبية أن تتدخل بهذه الصورة الكارثية وتحاول استغناء الرأي العام العالمي، لأنه لا يخفى على عاقل أن المشاكل الداخلية غالبا ما تكون بتدخل القوى الامبريالية، التي تعمل على شحن النزاعات، لتعطي لنفسها فيما بعد حق التدخل باستخدام القانون الدولي، وباسم الإنسانية، لأنه لو كان الأمر كما تدعي لكان الوضع على الأقل تحسن، والواقع أن الوجود الأجنبي في منطقة الساحل وغيرها، زاد من تأزم الوضع لا الحد منه.

¹ - Charles Akujieze, The Conspiracy Against Africa, N. notionpress, 2023.

² - ويكن فازية، التدخل الخارجي وتحديات استقرار الدولة في إفريقيا -منطقة الساحل نموذجًا-، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد3، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2020، ص216.

³ - 31 - 30. محمد عبد العظيم الشبيبي، مرجع سابق، ص 31 - 30.

الخاتمة:

خلفت الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين والدول الأوروبية من خلال تواجدها بمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء، تأثيراً مدمراً بشكل كبير على استقرار دول المنطقة، وإن حجة التدخل الانساني وتعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الانسان قد أثرت بشكل كبير على تغيير وضع المنطقة المتدخل فيها بعد الحرب، وفيما يلي مجموعة من الاستنتاجات:

- لا يتم تحقيق حماية سيادة الدول إلا إذا أصبحت المنظمات الدولية والقانون الدولي قادرين على العمل بفعالية على التطبيق المتسق لمبدأ "الارتباط بين الحقوق والقدرات". ويجب على المجتمع الدولي أن يشارك في الحوكمة العالمية لضمان الأمن الشامل غير القابل للتجزئة والدائم..
- إن مبدأ حسن النية مضمن في جميع القواعد القانونية، وقد اعتبر دائماً أساس النظام القانوني الدولي، وبموجب المبادئ القائمة للقانون الدولي، فإن المعاهدة النافذة ملزمة للأطراف ويجب تنفيذها بحسن نية من جانبهم، ولا يجوز لأي طرف في المعاهدة أن يتذرع بأحكام قانونه المحلي لتبرير عدم تنفيذ المعاهدة، وفي حال وجود تعارض بين التزامات ميثاق الأمم المتحدة والتزاماتها بموجب أي اتفاق دولي آخر كدولة عضو، فإن التزاماتها بموجب الميثاق تسود.
- يجب على الدول الانخراط في الحوار والتبادل على أساس المساواة والاحترام المتبادل من أجل فهم أفضل لبعضها البعض وتوسيع أرضية مشتركة ومعالجة اختلافاتها بدلاً من اللجوء إلى المواجهة أو التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين بحجة حماية حقوق الانسان.
- إن استمرار ما يسمى بالتدخل الإنساني في دولة ذات سيادة، سوف يؤدي إلى كارثة إنسانية أعظم بدلاً من حل المشكلة، إذ لا بد من تعزيز مبادئ احترام سيادة الدولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، حفاظاً على السلام والاستقرار العالميين.